

باب

الرجل يقف الأرض على رجلين

فيكون أحدهما ميتا أو يقبل أحدهما ذلك ولا يقبله الآخر

قال أبو بكر رحمه الله لو أن رجلا قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على فلان وفلان ومن بعدهما على المساكين وكان أحد الرجلين في الحياة والآخر ميتا قال الوقف جائز والغلة كلها للحى منهما لأن الميت لا يجوز أن يوقف عليه ولا يوصى له بشئ فإذا مات الحى منهما صارت غلة هذا الوقف للمساكين قلت أرأيت إن قال على زيد وعمرو ما عاشا (١) فإذا مات أحدهما صارت حصته وهى النصف للمساكين قال تكون الغلة لزيد وعمرو ما عاشا فإذا مات أحدهما صارت حصته للمساكين وكان النصف الباقي للحى منهما فإذا مات الآخر بعد ذلك صارت الغلة كلها للمساكين قلت فلم قلت إذا مات أحدهما صارت حصته للمساكين والوقف انما قال ثم من بعدهما على المساكين ولم يجعل للمساكين مناشيا مادام زيد وعمرو في الحياة قال من قبل أنه ابتداء أول الوقف بأن قال صدقة موقوفة لله تعالى أبدا فيقول صدقة موقوفة لله أبدا جعلت ذلك للمساكين ألا ترى أنه لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد وعمرو ما عاشا ومن بعدهما على المساكين فقال زيد قد قبلت وقال عمرو لا أقبل هذا الوقف (٢) قال يكون لزيد نصف الغلة ويكون النصف الذى رده عمرو وقال لا أقبله للمساكين ولا تكون الغلة كلها لزيد من قبل أن الوقف قد وجب لهما جميعا من قبل الوقف فمن قبل منهما وقف النصف جائزه ومن لم يقبل صارت حصته للمساكين وكذلك لو قال جميعا لا تقبل هذا الوقف كانت الغلة كلها للمساكين قلت فإن

(١) قوله فإذا مات أحدهما إلى آخر السؤال الأوجه أن يقال بدل هذا ثم من بعدهما على

المساكين فإن أحدهما يكون السؤال خاليا عن شائبة الجواب فتأمل كذا يهاشم الأصل

(٢) لفظ قال لعله مخرف من النسخ وأصله فانه الخ كسبه مصححه

مطلب
وقف على زيد
وعمر وفردا ثم قبلا

قالا بعد قولهما لا تقبل قد قبلنا قال فلا شيء لهما لانهما لما ردا ذلك صارت
الغلة للمساكين فليس لهما بعد أن ردا أن يقبلا ذلك * قال أبو بكر قال أصحابنا
في رجل أوصى بثلث ماله لرجلين وأحدهما حي والاخر ميت والموصى لا يعلم
بموت الميت منهما ان الثلث للحي منهما كله من قبل أن الميت لا تقع له وصية
وكذلك لو قال قد أوصيت بثلثي زيد وثلثي فلان قال فلان قال قد أوصيت
بثلثي بين زيد وبين الموصى كان زيد نصف الثلث والنصف الاخر من الثلث
يرجع الى ورثة الموصى قلت فما تقول على قياس هذا القول اذا قال
قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا تكون غلتها بين فلان
وفلان ثم من بعدها على المساكين وكان أحد الرجلين حيا والاخر ميتا قال
يكون للحي منهما النصف من الغلة والنصف الاخر للمساكين قلت فلم لا يرث
النصف الذي للميت الى الواقف ان كان حيا أو الى ورثته ان كان ميتا قال
ما بطلت فيه الوصية من الثلث يرجع الى ورثة الموصى من قبل أن الموصى لم
يجعل الثلث لغير هذين اللذين أوصى لهما به والواقف قد جعل الغلة للمساكين
فما بطل عن أحدهما صار للمساكين قلت ولو كان الموصى قال قد أوصيت بثلث
مالي لزيد ولابني فلان أو قال بين زيد وبين ابني فلان وله ولد غير هذا الذي أوصى
له قال فان زيد نصف الثلث والنصف الاخر الذي أوصى به لابنه مردود الى
ورثته الا أن يجيز ذلك الورثة من قبل أن ابنه من تجوز له الوصية لو أجازها له
الورثة وكذلك لو أوصى بثلثه لزيد ولرجل سماه مجهولا لا يعرف كان زيد نصف
الثلث والنصف الاخر مردود الى الورثة قلت أرأيت اذا قال أرضي هذه
صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسله أبدا ماتوا وكان ولد عبد الله جماعة
فقال بعضهم لأقبل هذا الوقف وقال بعضهم قبلت قال فالغلة كلها لمن قبل منهم
دون من لم يقبل منهم ومن لم يقبل منهم فهو بمنزلة الميت يسقط سهمه من الغلة قلت
فلو كان هذا في وصية أوصى بها رجل لولد عبد الله ثم مات الموصى فقال بعضهم
لأقبل هذه الوصية قال نرجع حصة من لم يقبل منهم الى ورثة الموصى قلت

فإذا كان هذا في الوقف قال خصه من لم يقبل منهم من قبل قلت
 فما الفرق بين الوقف والوصية قال من قبل أن مات من أهل الوقف
 ألغيت سهمه وقسمت الغلة بين من بقي منهم وفي الوصية مات من أهل الوصية
 بعد موت الموصي خصته من الثلث لورثته قلت فما تقول إن قال ولد زيد
 جميعا لا تقبل قال فالغلة جميعا للمساكين فإذا حدث لزيد ولد ونسل فقالوا نقبل
 رددت الغلة إليهم وإذا انقضوا فهي للمساكين قلت وكذلك من حدث من
 الولد والنسل فقالوا جميعا لا تقبل الوقف قال تكون الغلة للمساكين قلت
 فإن قبل بعضهم وقال بعضهم لا تقبل قال تقسم الغلة كلها بين من قبل منهم
 قلت فإن قال رجل منهم لا أقبل لنفسى ولا لولدى وكان له أولاد قال أما
 حصته فيجوز رده لها وأما حصص ولده فلا يجوز رده لذلك عليهم فإن كانوا كبارا

مطلب
 كان القبول والرد إليهم وإن كانوا صغارا لم يجز ذلك لما وقف عليهم قلت
 قبل الوقف ثم رده أ رأيت أن قبلوا الوقف جميعا ثم قال رجل منهم بعد ذلك لا أقبل (١) فردّه باطل وإن

قال لا أقبل غلة هذه السنة خاصة وأقبل ما كان من الغلة بعد ذلك قال فهذا
 جائز على ما قبل من ذلك وما ردّ وكذلك الوصية بالثلث يقبل منها ما شاء ويرد
 ما شاء قلت فإن قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله أبدا على زيد وعمرو وما عاشا

مطلب
 علق الوقف على قبولهما فردّ
 أحدهما يصح
 الوقف وتكون
 حصته للمساكين
 إن قبلوا ومن بعدهما على المساكين فقبل أحدهما ولم يقبل الآخر قال فللذى
 قبل نصف الغلة والنصف الآخر للمساكين وقد روى عن زفر أنه قال إذا أوصى
 أن يجري على زيد وعمرو من ثلثه في كل شهر دراهم لكل واحد منهما ما عاشا
 قال يجري ذلك عليهما جميعا فإن مات أحدهما بطلت وصية الآخر من قبل
 أنه قال ما عاشا فأما هذا عنده على حياتهما جميعا وقال سائر أصحابنا وصية الباقي
 منهما على حالها لا تبطل بموت الآخر

(١) لعل لفظ قال هنا ساقط من قلم الناسخ ولفظ قلت ساقط بعد قوله فردّه باطل فتأمل